

تقرير

مشروع قرار أممي يدين إيران... تهيداً لعقوبات ضدها؟



بذت السعودية الأكثر اغتباطاً بخروج مسودة مشروع القرار البريطاني إلى العلن (اف ب)

تعتزم بريطانيا طرح مسودة قرار أمام مجلس الأمن الدولي، تطالب بإدانة إيران على خلفية «تورطها» في حيازة حركة «أنصار الله» صواريخ باليستية، وتفتح الباب على فرض عقوبات عليها. مشروع لاقى ترحيباً كبيراً من قبل السعودية، التي بذلت خلال الأشهر الماضية، إلى جانب الولايات المتحدة، جهوداً دبلوماسية واسعة، لإضلاع الأوروبيين بسردية «الصواريخ الإيرانية» في اليمن

نجحت الولايات المتحدة، على ما يبدو، في جز «شركائها» الأوروبيين نحو تصديق روايتها عن «الصواريخ الإيرانية» في اليمن، والتحرك على هذا الأساس. تحرك لم يعد من

المستبعد أن تتبعه «تنازلات» في ما يخص الاتفاق النووي مع إيران، خصوصاً أن آخر المعلومات تفيد بأن الإدارة الأميركية حدت 3 مسارات لتعديل الاتفاق، وصفها مسؤولون أوروبيون بأنها أكثر تواضعاً مما طالب به الرئيس دونالد ترامب، وهو ما قد يفتح - بحسبهم - الباب على «تلاقي وجهات النظر». وجاء في مسودة قرار تجديد العقوبات الأممية المفروضة على اليمن، الذي يفترض إقراره أواخر الشهر الجاري، أن على مجلس الأمن إدانة إيران لـ «تقاعسها» عن منع وصول صواريخها الباليستية إلى حركة «أنصار الله». ويسمح القرار، الذي أعدت مسودته بريطانيا بالتشاور مع الولايات المتحدة وفرنسا، كذلك، بفرض عقوبات على «أي نشاط له صلة باستخدام الصواريخ الباليستية في اليمن».

ما يعني إمكانية فرض عقوبات على إيران، وبالتحديد برنامجها للصواريخ الباليستية. وكانت الأمم المتحدة قد مهدت لهذا القرار عبر التقرير الذي أعدّه خبراء منها بشأن اليمن، والذي ادعوا فيه أن إيران «أخفقت في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع توريد» أسلحة منها أو بيعها أو نقلها إلى «أنصار الله». وعلى إثر ذلك، سارعت الولايات المتحدة إلى تزخيم الأجواء المناهضة لطهران على خلفية الاتهام الأممي الموجه إليها. وتولت السفارة الأميركية لدى الأمم المتحدة، نيكي هايلي، التي كان لها الباع الأطول في تهديد الأرضية إعلامياً ودبلوماسياً، لإدانة إيران، التهليل لتقرير الخبراء، قبل أن يُنشر لها، السبت، مقال في صحيفة «نيويورك تايمز»، تقول فيه إنه «منذ التوقيع على الاتفاق النووي، زاد دعم النظام الإيراني للمليشيات الخطيرة وجماعات الإرهاب بشكل ملحوظ». هذه التصريحات وما تلاها من خروج مسودة مشروع القرار البريطاني إلى العلن بدت السعودية الأكثر اغتباطاً به، وهي التي بذلت طوال الأشهر الماضية جهوداً دبلوماسية «مضنية» للدفع نحو «محاسبة إيران». ورحب وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، بمشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن، معتبراً أن هذا المشروع سيساعد، إذا ما أقر، في معاقبة إيران على «تصديرها للصواريخ الباليستية إلى الحوثيين»، وعلى «سلوكها المتطرف والعنيف» في المنطقة، أملاً أن تقتنع روسيا بأهمية القرار وأن لا تبادر في عرقلته. وكان الجبير قد شدد، في كلمة له خلال مؤتمر ميونيخ، على ضرورة «أن تكون لنا مواقف أكثر صرامة» إزاء السياسات الإيرانية، مدعياً أن

ظريف: يلوموننا لخسائرهم الإقليمية

جدد وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، التزام بلاده بالاتفاق النووي الإيراني، مؤكداً في الوقت نفسه «أننا» سنرد إذا لم نضمن مصالحنا (في إطار الاتفاق)، وأن «هذا الرد سيكون خطيراً إلى درجة أنهم سيندمون على ذلك». وفي كلمته خلال مؤتمر ميونيخ، قال ظريف: «(إننا) لا نريد أن نكون المهيمنين في منطقة الخليج الفارسي، لأننا نعتقد أن حقبة الهيمنة قد ولت»، مشدداً على أنه «ما لم تكن هناك جهود جماعية لسلام كامل في المنطقة، فهي ستعيش باضطراب»، مكرراً أنه «لا خلاف بيننا وبين السعودية، بشرط أن تكون (الأخيرة) مستعدة للحوار». ولفت إلى أن «البعض يلوم إيران لخسائرها في المنطقة» في إشارة مبطنة إلى السعودية، معتبراً أن «على كل دولة أن تركز على حل المشاكل التي خلقتها لنفسها»، ورأى ظريف أنه «يجب السماح للدول الصغيرة بأن تحمي مصالحها أيضاً»، مشيراً إلى «أننا» بحاجة إلى تدابير بناء الثقة في منطقتنا أو معاهدة عدم الاعتداء أو حتى قوة عسكرية مشتركة».

(الأخبار)

تقرير

مداهمة «روتينية» لمقر حزب «مصر القوية» التحقيق مع أبو الفتوح

لا تزال ملفات الشخصيات المعارضة في مصر قيد التحقيقات القضائية، ذات الصلة السياسية. وفي وقت تواصل فيه نيابة أمن الدولة العليا التحقيق مع رئيس حزب «مصر القوية» عبد المنعم أبو الفتوح، سحب محامي الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات هشام جنيته لإحداث اختراق في قضية موكله، إذ دفع بـ «مرضه» و«عدم أتزانه»، متحدثاً عن ضغوط يتمرّض لها للانتزام الاعترافات

القاهرة - جلال خيرت

لا تزال نيابة أمن الدولة العليا تواصل التحقيق في قضيتي اتهام رئيس حزب «مصر القوية» عبد المنعم أبو الفتوح بالانضمام

إلى «جماعة إرهابية»، والمستشار هشام جنيته بـ «نشر أخبار كاذبة» والتهديد بنشر وثائق يمتلكها الفريق سامي عنان تدين قيادات عسكرية. وفي القضية الأولى، نفت عائلة أبو الفتوح رواية وزارة الداخلية بشأن ملابس توقيفه، إذ نفت وجود أية كتب جرى ضبطها، خلال القبض عليه، مؤكدة أنها رفضت إتمام إجراءات التفتيش في الأصل، بالنظر إلى عدم اقتراحه بإذن من النيابة العامة، وهو ما استجاب له الضابط الأمني الذي اصطحب أبو الفتوح إلى قسم الشرطة، قبل إحالته لاحقاً على النيابة العامة، ونقله إلى السجن لتنفيذ قرار حبسه 15 يوماً على ذمة الاتهامات التي يواجهها. ونقل أبو الفتوح إلى مستشفى سجن لمان طره، بالنظر إلى تدهور حالته الصحية، وحاجته إلى جهاز تنفس اصطناعي، علماً بأن التحقيقات لا تزال جارية على

ذمة الاتهامات التي يواجهها، ومن بينها «الإضرار العمدي بالدولة»، والتعاون مع وسائل إعلام أجنبية من شأنها الإساءة إلى الدولة المصرية»، وتنفيذ مخطط تخريبي مع قيادات إخوانية هاربة في الخارج». وخضع أبو الفتوح لثلاث جلسات تحقيق، آخرها يوم أمس، تضمنت أسئلة بشأن نشاطه السياسي، وعلاقته بجماعة «الإخوان المسلمين»، وتفصيل زيارته الأخيرة للندن، وظهوره عبر عدة شاشات من بينها «العربي» و«الجزيرة»، بالإضافة إلى تساؤلات عن هوية مضيفه، وتبيان ظروف هذه الزيارة، وسبب موافقته عليها. وأكد رئيس حزب «مصر القوية»، رداً على أسئلة المحققين، أن الزيارة جرت وفق برنامج معن قبل سفره، وأن الأشخاص الذين تواصل معهم لم يكن من بينهم أي قيادات

«إخوانية» هاربة، فضلاً عن عدم تواصله مع أي كادر «إخواني»، سواء مقيم في لندن أو تركيا أو قطر. وأوضح أبو الفتوح أنه اعتاد السفر إلى الخارج مرات عديدة، للمشاركة في فعاليات سياسية، ولم يُدل بأية تصريحات إعلامية مخالفة لأرائه التي يقولها في الداخل، وتعرض للتأويل أو المنع من النشر عبر وسائل الإعلام المختلفة. وشدد أبو الفتوح على أن ما يقوله إعلامياً هو رأي شخصي لا يمكن محاسبته عليه وفق القانون والدستور، ولا يحمل أي تحريض على الدولة المصرية، باعتباره رأياً سياسياً، مستشهداً بأراء لسياسيين آخرين في الخارج تنتقد سياسات بلادهم، دون أن تعرضهم للمحاكمة أو التحقيق، كما يحدث معه. وفي مقابل إسهابه في الحديث بالتفصيل عن الزيارة اللندنية، وأجندة أيام السفر، والأشخاص



كيربي: السعودية طالبت أميركا بضرر إيران عام 2013



عمليات التفتيش لتشمل المواقع غير المعلنة والمواقع العسكرية. تعديلات بيدوان تكراراً لما يتطلع إليه ترامب من «إصلاح لثلاثة عيوب» في «الخطة الشاملة المشتركة»، متمثلة في الفشل في التعامل مع برنامج إيران الباليستي، والشروط التي يمكن المفتشين الدوليين بموجبها زيارة مواقع إيرانية، والفترة الزمنية التي ترفع بانقضائها القيود المفروضة على إيران. هذه «العيوب» هي نفسها أوردت في برقية مرسلة من وزارة الخارجية الأميركية إلى ثلاثة حلفاء أوروبيين تطالبهم فيها بالالتزام العمل على تعديل الاتفاق النووي، قبيل أيار/



يحاول محامي هشام جنيته الدفع بـ «عدم أتزانه» للتخفيف من وطأة تصريحاته

